تمكين سيدات الأعمال من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوصول المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة

الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس

سلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في قطاعات الأغذية الزراعية، المنسوجات والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الملف التعريفي الوطني لسلسلة القيمة المراعية للنوع الاجتماعي في تونس: الملخص التنفيذي

فريق البحث والتحرير

فائزة بن حديد، مريم بوجاجا

يوليو 2022

الخلفية

خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع (2017-2019) الذي ينفَّذُ في إطار الشراكة بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، تمّ إجراء تدقيق من منظور النوع الاجتماعي للسياسات الاقتصادية والأطر القانونية والاتفاقيات التجارية في البلدان الستة التي يشملها المشروع، وتقييم آثار العولمة وتحرير التجارة على التمكين الاقتصادي للمرأة وفرص وصولها إلى الأسواق التجارية. وقد مكّنت نتائج التدقيق من لفت الانتباه ورفع مستوى الوعي لدى الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر بشأن أهمية "**تمكين المرأة وصولا إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية**"، وذلك عن طريق التوعية القائمة على الأدلة، وأنشطة الدعوة والمناصرة، والتواصل والتشبيك، بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها. وينبني المشروع الجديد على قاعدة التوصيات والأولويات التي أقرّها وحددها أصحاب المصلحة المستهدفون.

وانطلاقا ممّا سبق، يتلخص الاستنتاج الرئيسي من عملية تحليل الوضع وتدقيق النوع الاجتماعي في أنّ النوع الاجتماعي محايد / سلبي ولا يتمّ تعميمه بالفعل في السياسات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية، وأنّ البيئة السائدة لا تساعد على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والتجارية. لذلك فإن الأولوية المحدَّدة للمشروع الحالي "**تمكين رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو الوصول المتساوي مع الرجال إلى أسواق الأعمال والتجارة**" هي تعزيز قدرة رائدات الأعمال على زيادة فرص وصولهن إلى الموارد والتحكم فيها على قدم المساواة مع نظرائهنّ من الرجال، مع التركيز على مجال الأعمال والأسواق التجارية. أما الهدف الموضوعي للمشروع فيتمثل في "توفير بيئة مواتية لتعزيز وإدماج ريادة الأعمال النسائية في قطاع الأعمال والأسواق التجارية" في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس."

ويتطلّب توفير هذه البيئة المواتية إنتاج وتوفير المعلومات بشأن رائدات وروّاد الأعمال من منظور تحليل النوع الاجتماعي المقارن، ويشمل ذلك تحديد مواصفات المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأبرز الفاعلين في ثلاثة قطاعات مختارة، وهي الزراعة والصناعات الخفيفة والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تحليل سلسلة القيمة المراعية للفروق بين الجنسين (المقاربة والأدوات)، والذي شمل البلدان الستة المذكورة آنفاً، قد تمّ استخدامه لتقييم حالة المساواة بين المرأة والرجل، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في النشاط الاقتصادي والحصول على فرص النشاط التجاري والوصول إلى الأسواق التجارية.

وقد تمّ الاختيار على القطاعات/ القطاعات الفرعية التالية: 1) الزراعة: الصناعات الغذائية؛ 2) الصناعات الخفيفة: المنسوجات والملابس؛ 3) الخدمات: تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وبالإضافة إلى عمليات المراجعة والتقييم والتحليل، تم التركيز على عدد من المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تملكها / تديرها النساء والرجال، وهي تمثل عيّنة من القطاعات الفرعية التي تمّ اختيارها (الصناعات الغذائية والنسيج والملابس وتكنولوجيا المعلومات والاتصال).

ويهدف تشخيص القيود والتحديات إلى تحديد أوجه عدم المساواة والفجوات القائمة بين الجنسين وتقييم الاحتياجات من حيث الموارد وبناء القدرات من أجل تحديد الأولويات على مستوى المؤسسات الصغرى

والمتوسطة ورائدات الأعمال أنفسهن، بما في ذلك أثناء وبعد فترات الإغلاق التي تمّ فرضها بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 وما خلّفه ذلك من تداعيات.

حقائق وأرقام

1. المؤشرات العامة

الجدول 1: المؤشرات العامة

المؤشرات العامة [1]	إناث	ذكور	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليارات الدولارات)			39.23
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)			9.82
عدد السكان (مليون نسمة)	5.90	5.80	11.70
معدل النمو السكاني %	1.10	1.15	1.12
النسبة بين الذكور والإناث في تعداد السكان	50.42	49.58	1.02

يعتمد الاقتصاد التونسي أساساً على القطاع الفلاحي الذي يُمثّل 10.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويُشغّل 12.7 في المائة من القوى العاملة، في حين يُمثّل القطاع الصناعي 22.7 في المائة من الناتج ويشغّل 32.5 في المائة من القوى العاملة. أما قطاع الخدمات، فيساهم بـ61.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل قطاعيْ تكنولوجيا المعلومات والاتصال والسياحة اللذان يشهدان نمواً مطرداً. وقد أثّرت جائحة كوفيد-19 بشدّة على قطاع الخدمات وعلى الاقتصاد التونسي بشكل عام، حيث شهدت البلاد تباطؤاً اقتصادياً حاداً مع تقلّص في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 8.8 في المائة في عام 2020.[2]

2. ترتيب تونس عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين 2021

الجدول 2 - ترتيب تونس عالمياً بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين (2006-2021)

2006		2021		التقدم (2010-2021)	
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
90	0.629	126	0.649	-36	+0,020

في أحدث تقرير عن الفجوة بين الجنسين صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (2021)، احتلت تونس المرتبة 126 عالمياً من بين 156 دولة، والمرتبة الثانية عربياً، مباشرةً بعد الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 72 عالمياً.

3. التحصيل العلمي

[1] تختلف هذه الأرقام قليلاً عن الأرقام الواردة أعلاه حيث أنها مستقاة من مصدر مختلف وهو التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين - المنتدى الاقتصادي العالمي 2021 http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

[2] https://www.banquemondiale.org/fr/country/tunisia/overview

الجدول 3 - الترتيب المقارن للتحصيل العلمي في تونس 2006 - 2021[3]

2006		2021		التقدم (2010-2021)	
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
76	0.959	108	0.970	-32	+0,011

بحسب المصدر ذاته،[4] تطوّر مستوى التعليم في تونس من درجة 0.959 في عام 2006 إلى 0.970 في عام 2021. وفي المقابل تمّ تسجيل تراجع ملحوظ على مستوى الترتيب من المرتبة 90 في عام 2006 (من أصل 130 دولة) إلى المرتبة 108 في عام 2021 (من أصل 156 دولة). ويُلاحَظُ أنه كلّما تقدّمنا في المراحل التعليمية، يرتفع معدل مشاركة الإناث، ليصل إلى 41.2 في المائة في التعليم العالي، مقابل 22.8 في المائة للذكور. وفيما يتعلق بمعدل الالتحاق بالمدارس، تحتلّ تونس المرتبة 126 بنسبة 72.2 في المائة للإناث، مقابل 86.1 في المائة للذكور.

4. المشاركة والفرص الاقتصادية

الجدول 4 - الترتيب المقارن للمشاركة والفرص الاقتصادية في تونس 2006-2021[5]

2006		2021		التقدم (2010-2021)	
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
97	0.480	144	0.445	-47	-0,035

شهدت تونس تراجعا في ترتيبها فيما يتعلق بالمشاركة والفرص الاقتصادية من المرتبة 97 في 2006 إلى المرتبة 144 في 2021، مع تسجيل انخفاض بـ0.035 نقطة على مستوى النتيجة المتحصل عليها في هذا المجال . وتُشير أحدث البيانات المتاحة إلى أنّ نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في تونس تبلغ 24.9 في المائة، أقلّ بقرابة ثلاث مرات من المعدل الخاص بالرجال الذي يصل إلى 68.9 في المائة[6]، في حين بلغ معدل البطالة، في عام 2019، 22.2 في المائة في صفوف النساء، مقابل 12.3 في المائة بالنسبة للرجال.[7]

ووفقاً لنتائج المسح الوطني حول السكان التشغيل الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء في ظروف خاصة نظراً للوضع الصحي في البلاد، يتواصل انخفاض عدد المشتغلين مسجلاً تراجعا بـ 4.6 ألف مشتغل خلال الثلاثي الأول لسنة 2021 مقارنة بالثلاثي السابق. وتبعاً لذلك، ارتفع معدل البطالة إلى 17.8 في المائة خلال نفس الفترة مقابل 17.4 في المائة في الثلاثي السابق، مع زيادة بـ0.6 نقطة للرجال وتراجع بـ1.1 نقطة للنساء، ليبلغ معدل البطالة 15.0 في المائة للرجال و 23.8 في المائة للنساء. وفيما يتعلق ببطالة الشباب، فتُقدّر نسبتها بـ40.8 في المائة (40.4 في المائة للذكور و 41.6 في المائة للإناث). ويشير نفس المصدر إلى ارتفاع نسبة النشاط الى حدود 47.5 في المائة خلال الثلاثي الأول من عام 2021 ، بزيادة تقدر بـ0.2 في المائة بالمقارنة مع

[3] التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين / المنتدى الاقتصادي العالمي (2021)
[4] التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (2021)، ص.405. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf
[5] التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين / المنتدى الاقتصادي العالمي (2021)
[6] http://wb-gender-portal-preview.s3-website-us-east-1.amazonaws.com/countries/tunisia
[7] https://data.unwomen.org/country/tunisia

الثلاثي الرابع من عام 2020. ويتوزع السكان العاملون إلى 2845.1 ألفا من الذكور و 1326.5 ألفا من الإناث وتقدّر نسبة النشاط على التوالي بـ66.5 في المائة و 29.4 في المائة.[8]

5. المرأة في عالم ريادة الأعمال

أغلب المؤسسات في تونس هي مؤسسات صغيرة جداً (تُشغّل أقل من 6 أشخاص) ومؤسسات صغيرة ومتوسطة. وفي هذا الإطار، تشير الأرقام الخاصة بعام 2019 إلى أنّ 86.9 في المائة من المؤسسات، من إجمالي 782.115 مؤسسة مُدْرَجة في السجل الوطني للمؤسسات، هي مؤسسات دون موظّفين ، وأنّ 10.3 في المائة من المؤسسات تُشغّل أقلّ من 6 أشخاص (من 1 إلى 5).[9] ومع ملاحظة محدودية البيانات حول هذا الموضوع في تونس والتي تكون متناقضة في بعض الأحيان، تفيد الأرقام المتاحة لسنة 2010 أنّ النساء تُدِرْنَ 19 في المائة من المؤسسات التي لها صفة "الشخص المعنوي" و23 في المائة من المؤسسات التي لها صفة "الشخص الطبيعي"،[10] في حين يشير تقرير "مؤشر ماستركارد لرائدات الأعمال" لعام 2019 إلى أنّ نسبة رائدات الأعمال تصل إلى حوالي 10.8 في المائة من إجمالي العاملين في مجال الأعمال في تونس[11].

وحسب الأرقام الصادرة عن الغرفة الوطنية للنساء صاحبات الأعمال، يوجد في تونس حوالي 10.000 من صاحبات الأعمال، موزَّعات بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي.[12] كما كشف تصنيف « أفضل 100 سيدة أعمال في تونس » نُشِر في جويلية 2021[13] أنّ حوالي نصف صاحبات الأعمال في تونس (46 في المائة) هنّ مُساهمات ومُسيّرات لمؤسسات وأنّ 34 في المائة هنّ مؤسِّسات و20 في المائة مشاركات في تأسيس مؤسَّسات. وحسب هذا التصنيف، فان 27 في المائة من صاحبات الأعمال ينشطن في قطاع الصحة والصناعات الصيدلية و11 في المائة في قطاع السياحة و10 في المائة في قطاع التوزيع و9 في المائة في قطاع التمويل والتكنولوجيا و 9 في المائة في قطاع التعليم و 7 في المائة في قطاع الصناعات الغذائية و 7 في المائة في مستحضرات التجميل و6 في المائة في صناعة البلاستيك و 6 في المائة في قطاع السيارات و4 في المائة في أنشطة أخرى. وأظهر توزيع صاحبات الأعمال حسب المناطق أنّ 61 في المائة من الشركات منتصبة في ولاية تونس الكبرى و 12 في المائة في ولاية صفاقس و 7 في المائة في ولاية نابل و 5 في المائة في ولاية بن عروس و 4 في المائة في ولاية سوسة و 2 في المائة في ولاية المنستير.

6. الوضع القانوني للمرأة وحقوقها

[8] مؤشرات التشغيل والبطالة - الثلاثي الأول 2021 http://ins.tn/publication/indicateurs-de-lemploi-et-du-chomage-premier-trimestre-2021

[9] المعهد الوطني للإحصاء، بيانات مشتقة من السجل الوطني للمؤسسات، (2019) ص.83 http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/RNE-2020.pdf

[10] منظمة العمل الدولية ، تقييم الإطار الوطني لتطوير ريادة الأعمال النسائية في تونس ، ص 130. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/---ifp_seed/documents/publication/wcms_551170.pdf .

[11] تقرير مؤشر ماستركارد لرائدات الأعمال (2019) ، ص 114. https://mastercard-index-of-women-entrepreneurs-2019.pdf

[12] https://www.baya.tn/rubriques/society/economie/une-nouvelle-etude-sur-le-nombre-des-femmes-chefs-dentreprises-en-tunisie/

[13] ريادة الأعمال النسائية ، 7 أغسطس 2021 ، https://www.webmanagercenter.com/2021/08/07/471424/entreprenariat-feminin-46-des-femmes-entrepreneures-en-tunisie-sont-des-actionnaires-dirigeantes-dentreprises/

تضمّن تقرير "النساء والأعمال والقانون" على مدى السنوات العشر الماضية بيانات عن القوانين واللوائح التي تُعيق ريادة الأعمال النسائية وعمالة المرأة. ويستند المؤشر المقدَّم إلى دورة حياة المرأة العاملة، مع 35 نقطة بيانات بالنسبة لثمانية مؤشرات. ثم يتمّ احتساب الدرجات الإجمالية بأخذ متوسط كل مؤشر، مع اعتبار 100 كأعلى درجة ممكنة. وفي التقرير الأخير، سجل الجزائر درجة 67.5 من 100 ، وهي درجة أعلى من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (51.5). أما الدول التي احتلت المراتب الأولى بـ 100 نقطة فهي في الغالب دول أوروبية. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، فإنّ أعلى البلدان العربية ترتيباً هي الإمارات العربية المتحدة (82.5)، وأدناها ترتيبا هي دولة فلسطين (26.3).

7. تأثير جائحة كوفيد-19 على السياسات

لقد كان لجائحة كوفيد-19 تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في تونس، فقد تضرّر الاقتصاد التونسي، المنفتح على بقية العالم وبالتالي شديد التأثر بالصدمات الخارجية، من تداعيات انكماش اقتصادي عالمي قُدِّرَ بحوالي 3 في المائة في عام 2020.[14] ويلاحَظُ أنّ معظم الدراسات التي تمّ إجراءها خلال فترة الإغلاق الشامل في تونس، كما هو الشأن في أغلب البلدان في العالم، انبنت على فرضيات تتعلق بالحاضر أو الماضي القريب وتضمّنت نتائج وسيناريوهات متوقعة في علاقة بتطوّر أزمة الجائحة. فعلى سبيل المثال، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-تونس في عام 2020 تقريراً حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة في تونس أشار فيه إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي يُتَوقَّعُ أن ينخفض بنسبة 4.4 في المائة وإجمالي الاستثمارات بنسبة 4.9 في المائة. كما يُتَوقَّعُ أن تصل البطالة إلى 21.6 في المائة، والفقر الناجم عن انخفاض الدخل إلى 19.2 في المائة، مقابل نسبة 15 في المائة و15.2 في المائة، على التوالي، قبل الجائحة. ونتيجة لذلك، يُتَوقَّعُ أن تنزل مداخيل حوالي 475.000 شخص إلى ما تحت خط الفقر، بما من شأنه أن يؤدّي إلى تفاقم التفاوتات القائمة بين الجهات وبين النساء (19.7 في المائة) والرجال (18.7 في المائة) على مستوى معدل الفقر النقدي.[15]

وفي إطار اهتمامها بتأثير تدابير الإغلاق على فقر الأطفال،[16] اعتبرت اليونيسف أنه ولئن تمكّنت الدولة من الحدّ من انتشار الجائحة، إلاّ أنّ التداعيات السلبية على الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي كانت بالغة الأثر، مع معدّل نموّ اقتصادي في الربع الأول من عام 2020 يُقدّر بأقل من 1.7 في المائة. ويعود ذلك لأسباب مباشرة منها فرض تدابير الإغلاق الشامل والتوقّف المفاجئ لنشاط عديد القطاعات وتراجع حجم الطلب الداخلي والطلب من جانب أبرز الشركاء التجاريين لتونس. ومع فترة إغلاق شامل امتدت لشهرين، توقّعت الدراسة أن يرتفع معدل الفقر الوطني بـ4.5 نقطة مئوية مقارنةً بالحالة (المرجعية) قبل جائحة، وأن يرتفع معدل الفقر المدقع بـ1.5 نقطة مئوية، مع انخفاض في الدخل الحقيقي للفرد بنسبة 7 في المائة، وانخفاض بنسبة أكبر تصل إلى 20 في المائة بالنسبة للفئات الأشد فقراً، مقابل 5 في المائة للفئات الأيسر حالاً، وهو ما يعني ارتفاع طفيف في مستوى التفاوت بحسب بمؤشر جيني.[17]

---

[14] https://www.euromesco.net/publication/la-crise-covid-19-en-tunisie-impacts-et-preoccupations/

[15] https://www.tn.undp.org/content/tunisia/fr/home/library/environment_energy/etude-sur-l-impact-economique-du-covid-19-en-tunisie-.html

[16] https://www.unicef.org/tunisia/media/2631/file/Impact-des-mesures-de-confinement-associ%C3%A9es-%C3%A0-la-pand%C3%A9mie-COVID-19-sur-la-pauvret%C3%A9-des-enfants-juillet-2020.pdf

[17] مؤشر جيني، أو معامل جيني، هو مقياس لعدالة توزيع الدخل داخل المجتمع، تمّ تطويره من قبل الإحصائي الإيطالي كورادو جيني سنة 1912 . وغالباً ما يُستخدم كمؤشر على عدم المساواة الاقتصادية، من خلال قياس توزيع الدخل أو (بدرجة أقل) توزيع الثروة بين السكان. يتراوح المؤشر بين 0 و

8. العقبات والتحديات في عملية ريادة الأعمال (التقييم السريع)

أتاح التقييم السريع الذي تمّ إجراؤه (من خلال المقابلات والمناقشات الجماعية) مع رواد ورائدات الأعمال تحليلَ واقع ريادة الأعمال وتطوير المؤسسات من وجهة نظر الرجال والنساء، مع التأكيد على ما يعترضهم/هنّ من معوقات وعقبات. ويظلّ تمويل المؤسّسات، في نظر جميع من تمّت مقابلتهم، أحد التحديات الرئيسية في مختلف القطاعات.

علاوة على ذلك، أشارت عديد النساء إلى صعوبات أخرى تتّصل بالتوفيق بين الحياة المهنية والأسرية، وضعف القدرات فيما يتعلق بالتسيير الإداري وإدارة الموارد البشرية، وخصوصا صعوبة التواصل مع الموظفين الذكور (بنية النوع الاجتماعي والسلوك النمطي)، وعدم القدرة على الوصول إلى المعلومات بالشكل الكافي (دراسات السوق، الفرص التمويلية، فرص التصدير...)، وغياب الشبكات المهنية التي تُمكّن من تبادل المعلومات والفرص التجارية وغيرها، على عكس الرجال الذين يَبدُون أكثر نشاطاً حتى في الشبكات غير الرسمية.

9. تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفوارق بين الجنسين

الهدف من تحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين هو تقييم القدرة التنافسية وأداء عدد من سلاسل القيمة في كلّ من القطاعات/القطاع الفرعية المحدّدة، ومن ثَمَّ تحديد العوائق والفرص الحقيقية أو المحتملة للنساء والرجال التي قد تتشكل من خلال الأطر القانونية والتنظيمية والهياكل المؤسسية والممارسات والتقاليد والأعراف الاجتماعية وبنية النوع الاجتماعي.

يتمّ إسناد درجات التقييم على أساس تحليل الردود الخاصة بكل سؤال على مستوى المصفوفة (مع مقارنة سلاسل القيمة المختلفة من خلال قراءة أفقية). وتُسند الدرجات لكلّ قطاع فرعي أو سلسلة قيمة وفقا للمعايير الفرعية ويكون ذلك باستخدام الدرجات من 1 (منخفض جداً / سيئ جداً) إلى 4 (جيّد / مرتفع).

يتم التوصّل للنتيجة الإجمالية لكل سلسلة قيمة باعتماد الصيغة التالية: الدرجة الإجمالية للقطاع الفرعي = % البُعد الاقتصادي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال) + % البُعد البيئي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % السؤال) + % بُعد الإدماج الاجتماعي والنوع الاجتماعي X (إجمالي الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال) + % البعد المؤسسي X (مجموع الدرجات في كل مرة مضروبة في % سؤال). وبذلك نحصل على الدرجات الإجمالية لكل سلسلة قيمة، وتكون أعلى درجة هي 4.

وهو ما يمكّن من الحصول في النهاية على الدرجات الإجمالية لكل سلسلة قيمة، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة: البعد الاقتصادي (40%) وبعد النوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي (40%) والبعد المؤسسي (20%). وقد أفضت عملية التقييم في القطاعات الثلاثة المحددة (الزراعة / الصناعات الخفيفة / الخدمات) والقطاعات الفرعية (الأغذية الزراعية / المنسوجات / تكنولوجيا المعلومات والاتصال) إلى النتيجة التالية :

الجدول 5: درجات تحليل سلسلة القيمة الحساسة للنوع الاجتماعي

مقاييس تحديد الدرجات	الدرجة	القطاع الفرعي 1:	القطاع الفرعي	القطاع الفرعي 3: تكنولوجيا

1 ، حيث يشير 0 إلى "مساواة كاملة" فيما يشير 1 إلى "عدم مساواة مطلقة"، وكلما اقتربت القيمة من 0 زادت عدالة توزيع الدخل، وكلما اقتربت من 1 انخفضت عدالة التوزيع.

	الأعلى	الأغذية الزراعية	2: المنسوجات	المعلومات والاتصال
البعد الاقتصادي (40%)	1.6	1.00	1.00	1.5
بعد النوع الاجتماعي (40%)	1.6	0.68	0.72	1.08
البعد المؤسسي (20%)	0.8	0.4	0.52	0.74
المجموع (100%)	**4**	**2.42**	**2.24**	**3.32**

10. التحليل الأولي

انطلاقاً من التحليل المقارَن للقطاعات الفرعية الثلاثة، واستناداً إلى المنشورات والبيانات المتاحة، برز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مقارنةً بالقطاعين الفرعيين الآخرين، باعتباره القطاع الذي ينطوي على أكبر قدر من الإمكانات من حيث:

- الإمكانات الاقتصادية،
- التطورات الحاصلة فيما يتعلق بحضور النساء كرائدات أعمال،
- الديناميكية المؤسسية من خلال وضع الاستراتيجيات ودعم مشاريع وبرامج التطوير في هذا المجال.

الاستنتاجات والتوصيات

أظهر التحليل الشامل لنتائج تحليل الوضع (الكمي والنوعي) والتقييم السريع وتحليل سلسلة القيمة التي تراعي الفروق بين الجنسين عدداً من الاهتمامات والاحتياجات التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- التواصل مع أصحاب/صاحبات الأعمال الآخرين/الأخريات بروح تعاونية بهدف تبادل المعلومات حول مجال نشاطهم/هن والفرص المتاحة،
- اكتساب فهم أفضل للقوانين واللوائح التي تحْكم قطاع نشاط المؤسسة، مع ضمان الامتثال للمقتضيات التنظيمية،
- وصول أفضل إلى برامج التدريب في المجالات التقنية والإدارية،
- قدرة أفضل على إدارة الموارد البشرية،
- اعتماد التكنولوجيات الحديثة في إدارة الأعمال، مثل التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي.

من المتوقّع أن يتمكّن أصحاب المصلحة المعنيون من إثراء هذه النتائج الأولية انطلاقا من تجاربهم الخاصة وإبراز القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين البلدان وتحديد الأولويات من أجل تطوير إطار استراتيجي يتمّ تقديمه في جولة أخرى من المناقشات للمصادقة عليه واعتماده في الندوة الإقليمية الثانية التي ستُعقد في النصف الأول من عام 2022.